

بارومتر الأعمال

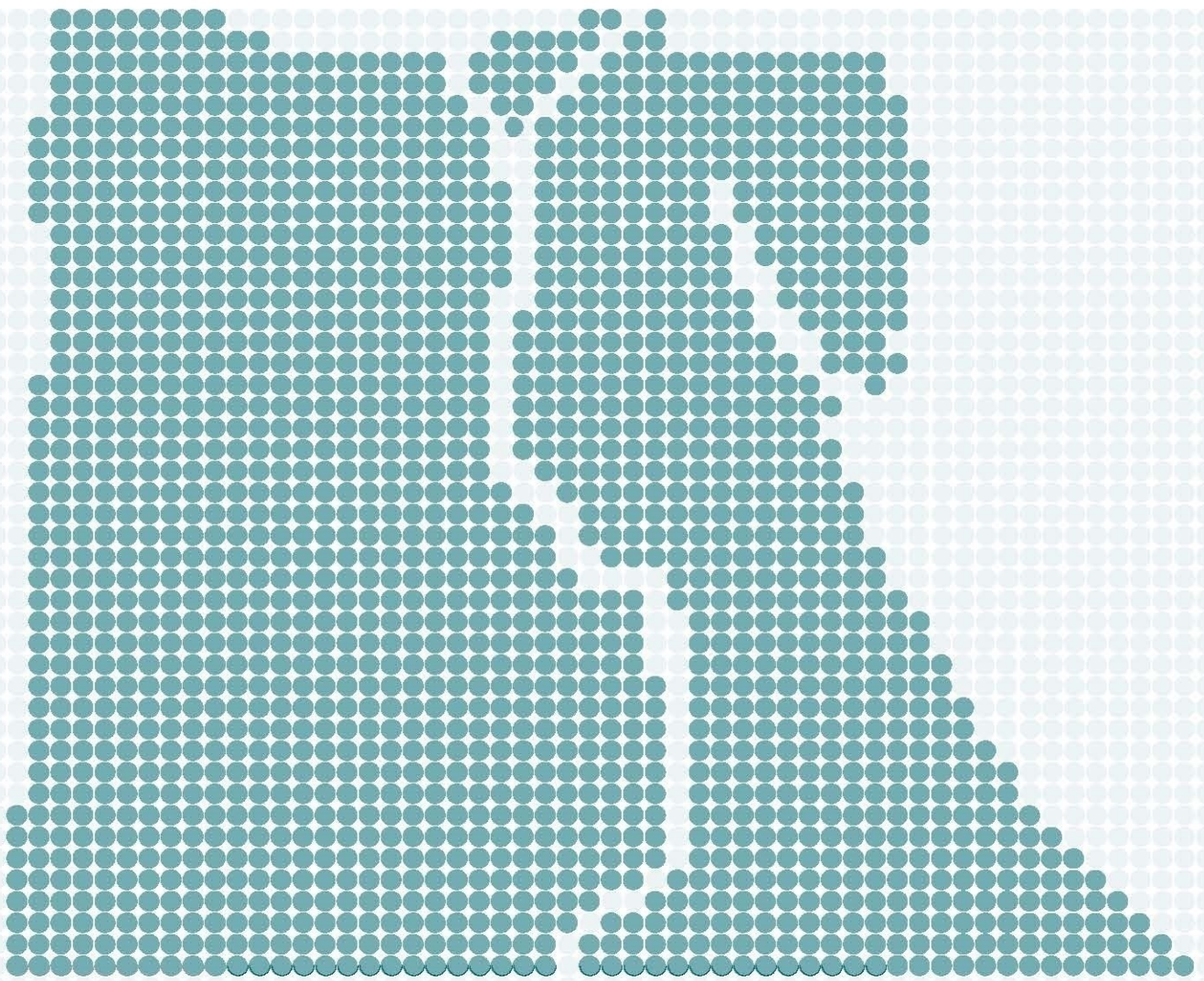
٢٠١٧

العدد ٤٣



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفرادا أو مراكز، وفقا للموضوعات قيد الدراسة.

عن بارومتر الأعمال

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص. ويتضمن تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الثالث (يناير-مارس) من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ كما يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الرابع (إبريل - يونيو) من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة - أمين عام المركز
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم - أمين صندوق المركز
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبيع، مؤسس، شركة بيلتون المالية القابضة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - مستشار اقتصادي
محسن عادل - مستشار مالي*
د. سحر عبود - مستشار اقتصادي
د. راما سعيد - اقتصادي أول
د. نورا عبد الوهاب - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي
علياء عبد الله - باحث اقتصادي
يارا هلال - باحث اقتصادي
هدى العبادي - باحث اقتصادي
خالد وحيد - أخصائي إحصاءات*
حسام خاطر - مساعد بحوث*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير*
فاطمة علي - محررة/ مترجمة*

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات*
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - أخصائي الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - محاسب أول
أماني مدحت - المساعد التنفيذي للمدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
صبحي حسين - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد ٤٣ - ٢٠١٧

المحتويات

- ١..... نظرة عامة
- ٣..... مؤشرا بارومتر الأعمال
- ٤..... تقييم الأداء السابق
- ٦..... استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ٨..... المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
- ٨..... توقعات السياسات
- ٨..... التعليق على نتائج الاستبيان
- ٩..... المنهجية
- ١٠..... ملحق الجداول

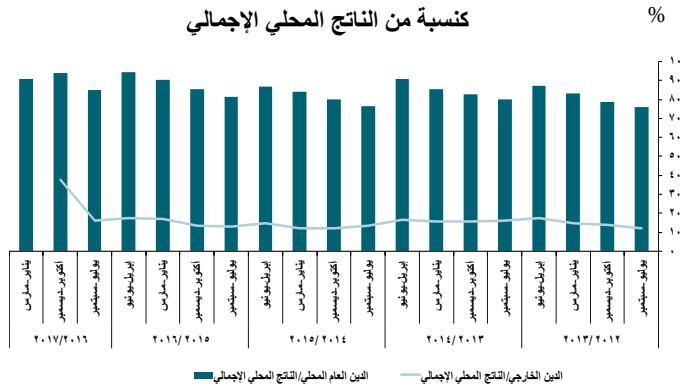
الشكل ١-١: البطالة والتضخم



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية، أعداد متفرقة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

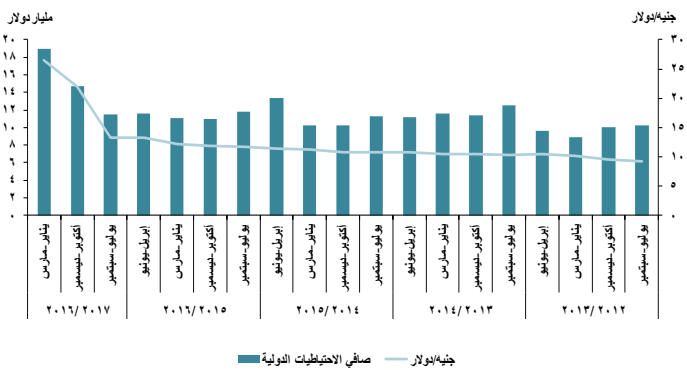
الشكل ٢-١: الدين العام

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٣-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من "بارومتر الأعمال" نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ١٢٠ شركة حول تقييمها لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (يناير - مارس ٢٠١٧)، وتوقعاتها للربع الرابع من ذات العام المالي (إبريل - يونيو ٢٠١٧) من ذات العام المالي.

تشير النتائج إلى تراجع نسبي للتأثيرات السلبية الناجمة عن تحرير سعر الصرف نتيجة استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق المحلي. إلا أنه لازالت هناك آثار واضحة تتمثل في استمرار ارتفاع تكاليف التشغيل، وأثر ذلك على ارتفاع الأسعار خلال الفترة المعنية. وبالنسبة للتوقعات، فقد شهد مؤشر بارومتر الأعمال للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء ارتفاعا نسبيا وبوتيرة أفضل مما كان الوضع عليه خلال العامين الأخيرين. وهو ما يمكن إرجاعه بشكل كبير إلى ما أقرته الحكومة مؤخرا من تشريعات جديدة مثل قانوني التراخيص الصناعية والاستثمار والتي تلقى تفاعلا حذرا من جانب مجتمع الأعمال.

وبالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي السنوي إلى ٣١,٤٦% خلال شهر إبريل ٢٠١٧ مقابل ٣٠,٩١% في شهر مارس ٢٠١٧، بينما شهد معدل التضخم الأساسي الشهري نموا طفيفا قدره ١% في شهر إبريل ٢٠١٧، مقابل ٠,٩٦% في شهر مارس ٢٠١٧ (الشكل ١-١). ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى الارتفاع في أسعار الخضروات والفاكهة وبعض أسعار السلع الأساسية. كما انخفض معدل البطالة خلال الربع يناير- مارس ٢٠١٧، إلى ١٢% مقابل ١٢,٤% في الربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦، و١٢,٧% في الربع المماثل من عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد المالية العامة، فقد انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (يوليو ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧) إلى ٨%، مقابل ٩,٤% خلال ذات الفترة من العام المالي السابق، وذلك وفقا لبيانات وزارة المالية.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا كليا بلغ ٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦، تحقق منه ٧٣% تقريبا خلال الفترة التي شهدت تحرير سعر الصرف (أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٦). كما سجل عجز حساب المعاملات الجارية خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦) -٣,٣ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -٢,٧ في ذات الفترة عام ٢٠١٥. وتراجع العجز التجاري خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦ بنحو ملياري دولار أو بمعدل ١٠,١%.

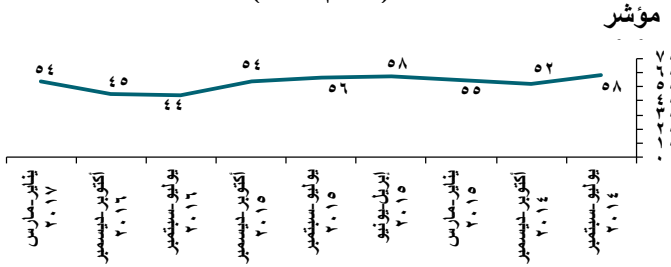
كما شهد صافي الاحتياطيات الدولية في نهاية إبريل ٢٠١٧ ارتفاعا إلى ٢٨,٦ مليار دولار مقابل ١٧,٢٣ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ (الشكل ١-٣). تجدر الإشارة هنا إلى أن صافي الاحتياطيات الدولية هو الأعلى منذ عام ٢٠١١ (٣٠,٥ مليار دولار في الربع يناير-مارس ٢٠١١ - انظر العدد ٣٧ من بارومتر الأعمال).

كما ارتفع إجمالي الإيرادات ليسجل ٣٦٣,٧ مليار جنيه خلال ذات الفترة (يوليو ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧) مقابل ٢٩١,١ مليار جنيه خلال ذات الفترة من العام المالي السابق ولكن تظل نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي ثابتة بما يمثل ١٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين محل المقارنة. ويُعزى هذا الارتفاع في جملة الإيرادات إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية بالأساس إلى ٢٦٨,٩ مليار جنيه مقابل ٢١٢,٤ مليار جنيه في ذات الفترة من العام المالي السابق.

وشهد إجمالي المصروفات العامة ارتفاعا إلى ٦٣١,٤ مليار جنيه خلال الفترة المذكورة، وذلك بنمو قدره ١٨,٤% مقارنة بذات الفترة من العام المالي السابق. ولكن تراجعت المصروفات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨,٥% خلال الفترة (يوليو ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧) مقابل ١٩,٧% خلال ذات الفترة من العام المالي السابق.

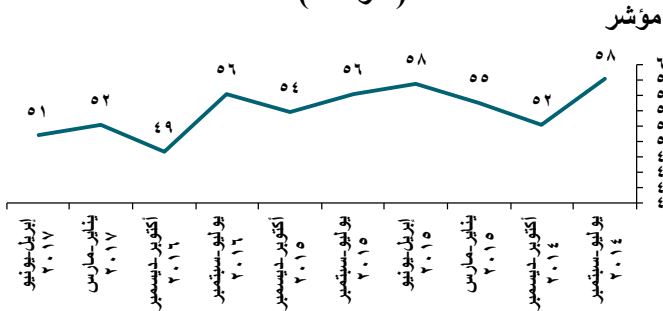
وبلغ إجمالي الدين العام المحلي والخارجي في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ نحو ٣,٦٧٦ تريليون جنيه، بما يعادل ١٠٧,٩% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث سجل الدين العام الخارجي في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ نحو ٦٧,٣ مليار دولار مقابل ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦، في حين بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٣,١ تريليون جنيه بما يعادل ٩٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي (شكل ١-٢). ويُعزى هذا الارتفاع في الدين العام المحلي إلى العبء المالي الناجم عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول.

شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال
(تقييم الأداء)



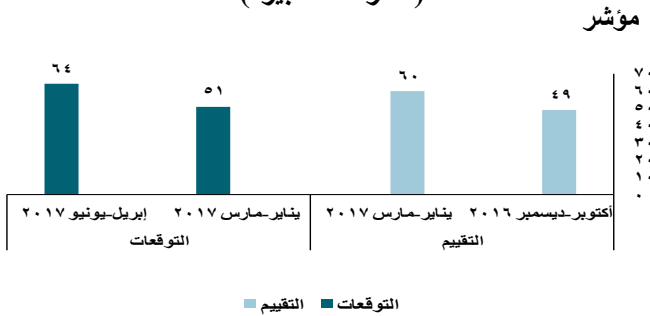
*البيانات الخاصة بالربعين (يناير-مارس، وإبريل-يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(التوقعات)

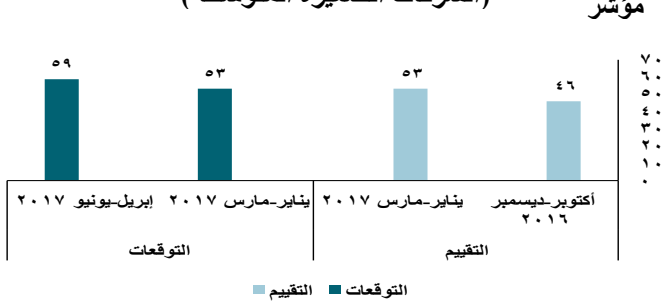


*البيانات الخاصة بالربعين (يوليو-سبتمبر، وأكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الكبيرة)



شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

مؤشر بارومتر الأعمال

ارتفاع مؤشر تقييم الأداء خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (يناير-مارس ٢٠١٧) تشير نتائج تقييم أداء الشركات خلال الربع يناير - مارس ٢٠١٧ إلى ارتفاع مؤشر بارومتر الأعمال بصفة عامة إلى ٥٤ نقطة مقابل ٤٥ نقطة في الربع السابق (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦) ليقرب بذلك من مستواه خلال الربع أكتوبر -ديسمبر ٢٠١٥ (الشكل ٢-١).

وجاءت توقعات الشركات للربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ (إبريل - يونيو ٢٠١٧) أقل تفاؤلاً عنها للربع السابق، حيث تراجع مؤشر التوقعات بصورة طفيفة إلى ٥١ نقطة مقابل ٥٢ نقطة في الربع السابق، وربما يعود ذلك إلى حالة الترقب التي تسود مجتمع الأعمال حيال الاستثمارات الجديدة ومعدلات التشغيل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، فضلا عن المخاوف المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي (الشكل ٢-٢).

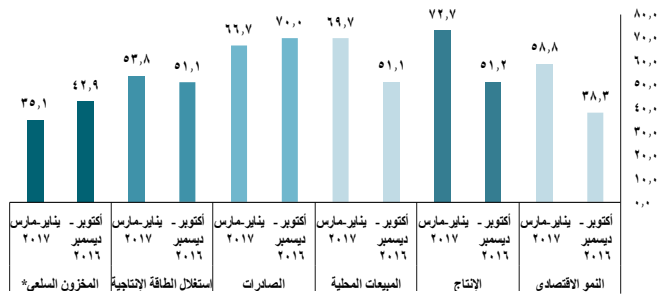
مؤشر بارومتر الأعمال للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

ارتفع مؤشر تقييم الأداء بالنسبة للشركات الكبيرة من ٤٩ نقطة في الربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إلى ٦٠ نقطة في الربع يناير-مارس ٢٠١٦ / ٢٠١٧. كما شهد مؤشر التوقعات ارتفاعاً من ٥١ نقطة للربع يناير-مارس ٢٠١٧ إلى ٦٤ نقطة للربع إبريل-يونيو ٢٠١٧. ويُعزى ذلك إلى بدء الإصلاحات التشريعية بإصدار قانوني الاستثمار الجديد، والتراخيص الصناعية (الشكل ٢-٣).

وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد ارتفع مؤشر بارومتر الأعمال من ٤٦ نقطة في الربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إلى ٥٣ نقطة في الربع يناير-مارس ٢٠١٦ / ٢٠١٧. وارتفع كذلك مؤشر التوقعات لهذه الشركات من ٥٣ نقطة في الربع يناير-مارس ٢٠١٧ إلى ٥٩ نقطة في الربع إبريل-يونيو ٢٠١٦ / ٢٠١٧. إلا أن الارتفاع في مؤشر التوقعات للربع إبريل - يونيو ٢٠١٦ / ٢٠١٧ جاء أقل مقارنة بالشركات الكبيرة نتيجة استمرار حالة الترقب بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لأثار إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم حدوث أي تغييرات حقيقية لدعم الشركات في هذا القطاع حتى الآن (الشكل ٢-٤).

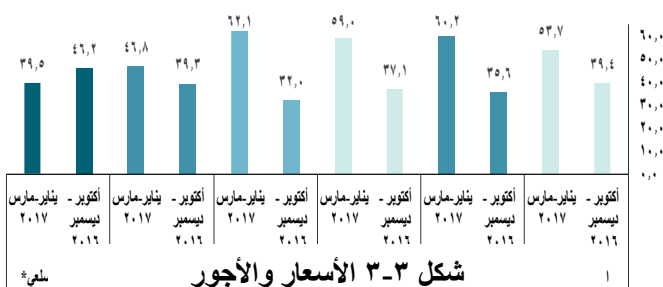
شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي تقييم الأداء – للشركات الكبيرة

مؤشر



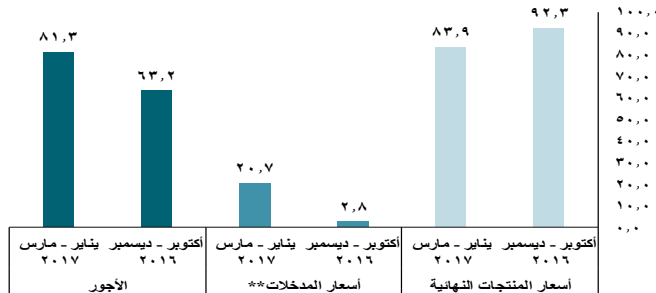
شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر



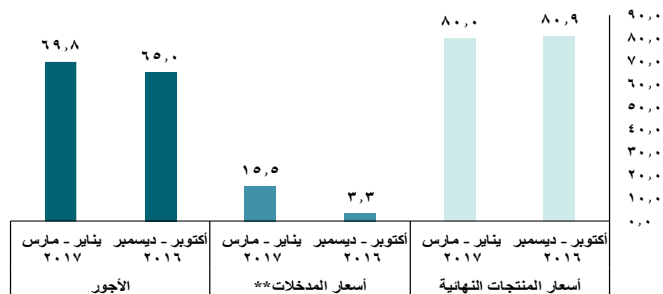
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور تقييم الأداء – للشركات الكبيرة

مؤشر



شكل ٣-٤: الأسعار والأجور تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر



*تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال.
أي ان ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.
**تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم،
يشير انخفاض قيمة إلى ارتفاع أسعار المدخلات.
المصدر: نتائج الاستبيان.

تقييم الأداء السابق

تحسن نسبي في معظم مؤشرات الأداء للنشاط الاقتصادي النشاط الاقتصادي:

تعكس نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة ارتفاع مؤشري الإنتاج والمبيعات المحلية، وانخفاض مؤشر المخزون السلعي (أي ارتفاع مستوى المخزون) في الربع محل الدراسة (يناير-مارس ٢٠١٧)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع مؤشري النمو الاقتصادي ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية مدفوعا في الأساس بنمو الطلب وزيادة الاستهلاك المحلي؛ حيث شهد معدل استغلال الطاقة الإنتاجية ارتفاعا ليصل إلى ٥٣,٨ نقطة مقابل ٥١,١ في الربع السابق. وانخفض مؤشر الصادرات في الربع يناير-مارس ٢٠١٧ إلى ٦٦,٧ نقطة مقابل ٧٠ نقطة في الربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦، ولكن لا يزال هذا المؤشر يعبر عن زيادة الصادرات نظرا لتجاوزه الخمسين نقطة (انظر المنهجية) (الشكل ٣-١).

وعكست نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاع في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج والصادرات والمبيعات المحلية خلال الربع يناير – مارس ٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق له بفارق أفضل من الشركات الكبيرة، في حين جاءت نتائج النمو الاقتصادي مشابهة للشركات الكبيرة.

كما أفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة بحدوث ارتفاع نسبي في مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية، ولكن لا يزال مستوى المؤشر دون الخمسين نقطة مما يعني استمرار تراجع استغلال هذه الشركات لطاقتها الإنتاجية ولكن بمعدلات أقل مما كانت عليه خلال الربع السابق. كما أفادت الشركات بانخفاض مؤشر المخزون السلعي خلال ذات الفترة محل الدراسة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أسعار السلع وتراجع الاستهلاك خلال تلك الفترة.

الأسعار والأجور

استمرار ارتفاع أسعار المدخلات والمنتجات النهائية وارتفاع الأجور

أفادت الشركات الكبيرة باستمرار ارتفاع أسعار المدخلات خلال الربع يناير-مارس ٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق، رغم تحسن المؤشر إلا أنه لا يزال يعكس اتجاها تصاعديا (انظر المنهجية في الملحق). وانعكس ذلك على مؤشر أسعار المنتجات النهائية خلال الربع يناير-مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٨٣,٩ نقطة وهو مستوى مرتفع إذا ما قورن بمستويات العام السابق ولكنه أقل من مستوى الربع السابق (الشكل ٣-٣). كما شهدت الأجور ارتفاعا خلال الفترة المذكورة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة السنوية في الأجور والتي تتم عادة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام.

وجاءت النتائج الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة مشابهة للشركات الكبيرة بوجه عام، وإن كانت بفارق أقل بين الربع محل الدراسة والربع السابق عليه مقارنة بالشركات الكبيرة نتيجة استمرار نقص المرونة المالية والاستثمارية لدى هذه الشركات (الشكل ٤-٣).

الاستثمار والتشغيل

ارتفاع الاستثمار والتشغيل للشركات الكبيرة واستمرار تراجعها لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة خلافا للربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦)، تشير النتائج الخاصة بالشركات الكبيرة إلى ارتفاع مؤشري الاستثمار والتشغيل نتيجة استقرار المؤشرات الاقتصادية. حيث ارتفع مؤشر الاستثمار من ٤٤,٨ نقطة في الربع الثاني إلى ٦٤,١ نقطة في الربع الثالث (يناير-مارس ٢٠١٧)، في حين ارتفع مؤشر التشغيل من ٤٨,٥ نقطة إلى ٥٧,٨ نقطة خلال ذات الفترة (الشكل ٥-٣).

وجاءت النتائج الخاصة بالاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة أدنى من الشركات الكبيرة؛ رغم ارتفاع مؤشر الاستثمار من ٣٧ نقطة في الربع المالي الثاني إلى ٤٧,١ نقطة في الربع المالي الثالث، وارتفاع مؤشر التشغيل من ٤٧,٩ نقطة إلى ٤٩,١ نقطة خلال ذات الفترة إلا أن هذا الارتفاع في مؤشري التشغيل والاستثمار مازال أدنى من القيمة المتوسطة (٥٠ نقطة) أي أنه يميل إلى التراجع (انظر المنهجية في الملحق). (الشكل ٦-٣).

شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



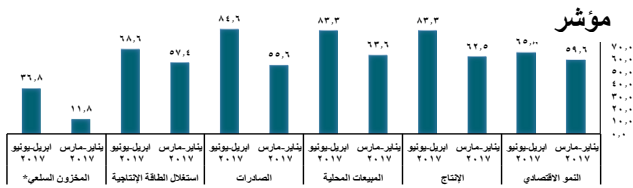
المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة

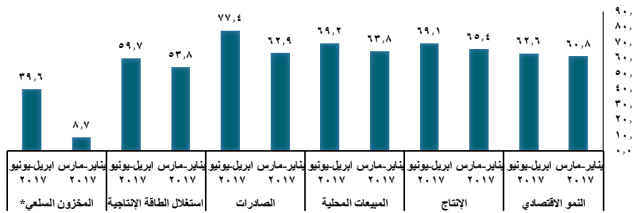


المصدر: نتائج الاستبيان.

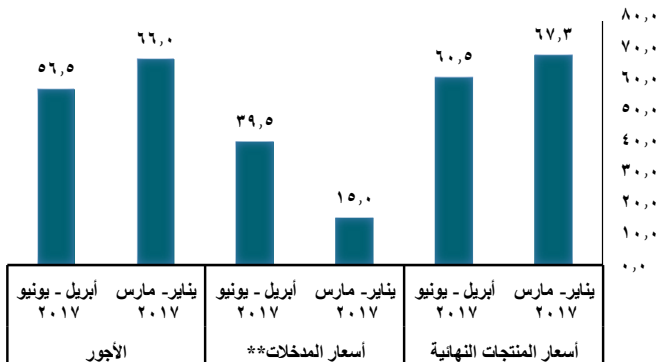
شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي التوقعات – الشركات الكبيرة



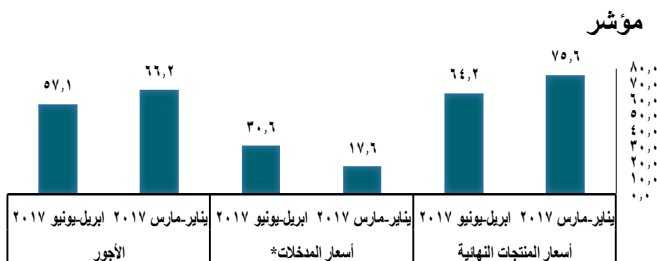
شكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٤-٣: الأسعار والأجور التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٤-٤: الأسعار والأجور التوقعات – الشركات المتوسطة والصغيرة



*تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

**تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

المصدر: نتائج الاستبيان.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

تفاؤل حذر حيال النمو الاقتصادي من الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

تعكس توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة للربع إبريل - يونيو ٢٠١٧ تفاؤلاً حذراً من جانب مجتمع الأعمال حيال برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره في تحقيق التوازن الاقتصادي في المدى القصير. حيث جاءت توقعات الشركات الكبيرة للنمو الاقتصادي حذرة نسبياً، في حين جاءت التوقعات أكثر تفاؤلاً إزاء كل من مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية. وجاءت التوقعات أقل تفاؤلاً حيال المخزون السلعي في ذات الفترة (الشكل ٤-١).

كما جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة مشابهة للشركات الكبيرة، حيث أدلت بتوقعات حذرة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وإن كانت أكثر تفاؤلاً بالنسبة للصادرات (الشكل ٤-٢).

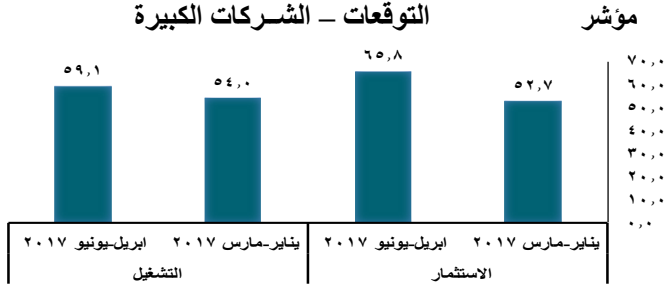
الأسعار والأجور

توقعات بارتفاع أسعار المدخلات والأجور

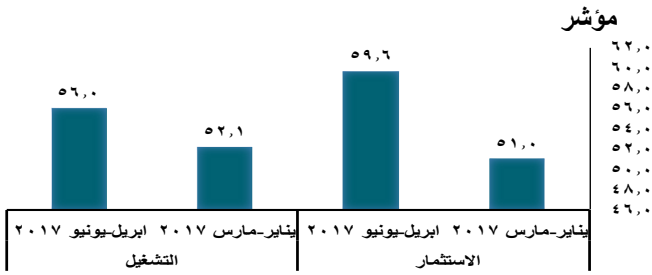
تتوقع الشركات الكبيرة استمرار الارتفاع في أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧، كما تتوقع ارتفاع الأجور، ولكن جاءت هذه التوقعات أدنى نسبياً مقارنة بالربع السابق.

وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للربع إبريل - يونيو ٢٠١٧ مشابهة لتوقعات الشركات الكبيرة، حيث تتوقع استمرار ارتفاع أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية، كما تتوقع زيادة الأجور (الشكل ٤-٤).

شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

الاستثمار والتشغيل

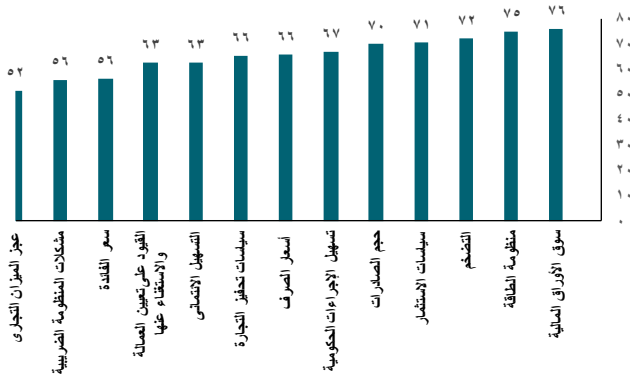
توقعات بزيادة في مؤشري الاستثمار والتشغيل
جاءت توقعات الشركات الكبيرة إزاء مؤشري التشغيل
والاستثمار خلال الربع إبريل-يونيو ٢٠١٧ أكثر تفاؤلاً مقارنة
بالربع يناير-مارس ٢٠١٧ (الشكل ٤-٥).

وكما جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيال
مؤشري التشغيل والاستثمار أكثر تفاؤلاً، مما يعكس رؤية أكثر
توسعا بالنسبة لمعدلات التشغيل المستقبلية (الشكل ٤-٦).

توقعات السياسات

تصدر كل من سوق الأوراق المالية، منظومة الطاقة، التضخم، وسياسات الاستثمار توقعات مجتمع الأعمال تتوقع غالبية الشركات اعتماد سياسات إصلاحية في سوق الأوراق المالية لاستيعاب الاستثمارات واستحداث أدوات تمويلية أقل تكلفة وأكثر تنوعا في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. كما تتوقع الشركات تبني سياسات إصلاحية جديدة في منظومة الطاقة مع استمرار عملية إعادة الهيكلة التي تشهدها حاليا (الشكل ٦).

شكل ٦: توقعات السياسات

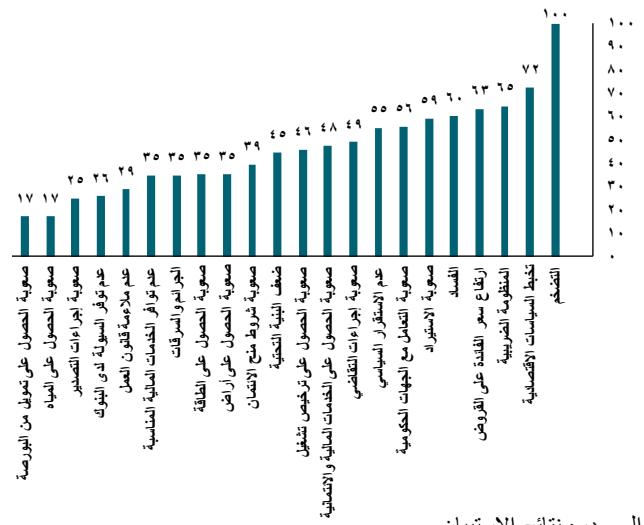


المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: التضخم، تخط السياسات الاقتصادية، المنظومة الضريبية، ارتفاع سعر الفائدة على القروض. أفادت الشركات بأن التضخم كان أشد المعوقات التي واجهتها خلال الربع يناير - مارس ٢٠١٧، خاصة وأن استمرار ارتفاع معدلات التضخم ينعكس على تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار ومن ثم الطلب في السوق المحلي. وجاء تخط السياسات الاقتصادية في المرتبة التالية كأحد أشد المعوقات، كما ظهرت السياسات الضريبية وارتفاع سعر الفائدة ضمن أشد المعوقات التي تواجه مجتمع الأعمال (الشكل ٥).

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

التعليق على نتائج الاستبيان

بوجه عام، جاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة للفترة إبريل – يونيو ٢٠١٧ أكثر تفاؤلا مقارنة بالفترة يناير-مارس ٢٠١٧. حيث تتوقع الشركات ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والتشغيل، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والاستثمار خلال الربع إبريل – يونيو ٢٠١٧. ويمكن أن يُعزى هذا التفاؤل إلى بدء جني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإصدار قانوني الاستثمار الجديد والتراخيص الصناعية.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

جدول م 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2017)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية			
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	
النمو الاقتصادي	51	33	35	53	67	33	57	42	30	52	60	10	56	33	47	60	33	47	
النشاط الاقتصادي	57	28	46	76	13	43	69	8	33	60	10	50	60	17	67	74	7	67	
الإنتاج	55	30	43	76	13	43	69	8	33	56	10	60	50	17	67	74	7	67	
المبيعات المحلية	70	0	56	0	0	0	58	13	33	60	0	67	50	0	0	50	0	0	
الصادرات	42	22	43	39	7	43	38	17	33	40	10	50	40	33	71	22	29	71	
المخزون	44	28	63	58	7	60	50	17	67	47	30	50	20	33	43	64	0	57	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	85	0	83	94	0	7	80	0	25	70	22	11	67	33	53	68	0	47	
الأسعار	9	0	91	0	0	100	29	0	42	23	0	30	70	40	30	41	0	70	
أسعار المنتجات النهائية	76	0	68	68	0	47	67	0	50	63	0	60	40	67	73	79	0	27	
أسعار المدخلات الوسيطة	47	23	63	52	13	67	17	17	67	50	10	80	10	33	69	76	0	31	
مستوى الأجور	50	17	68	58	7	60	67	8	92	50	0	100	0	50	7	52	0	93	
المدخلات الأساسية																			
الاستثمار																			
التشغيل																			

جدول م 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2017)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية			
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	
النمو الاقتصادي	63	11	48	75	0	33	62	42	30	58	10	60	33	50	44	58	60	33	
النشاط الاقتصادي	70	12	63	78	7	20	80	0	25	64	10	40	50	50	67	75	20	73	
الإنتاج	71	11	63	78	7	20	80	0	25	64	10	40	50	50	67	75	20	73	
المبيعات المحلية	82	0	78	0	0	0	78	0	29	75	0	33	67	33	75	80	0	25	
الصادرات	43	13	34	48	7	80	29	0	42	33	11	33	56	67	73	22	7	73	
المخزون	59	10	38	68	0	47	58	0	73	62	11	44	44	33	60	68	0	47	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	61	0	35	83	0	20	67	0	50	59	0	70	30	50	67	60	0	67	
الأسعار	27	2	63	21	0	27	45	0	83	41	0	70	30	40	38	44	0	80	
أسعار المنتجات النهائية	58	0	28	54	0	87	57	0	75	63	0	60	40	17	55	54	0	87	
أسعار المدخلات الوسيطة	57	5	29	75	0	33	67	0	50	59	0	70	30	17	50	67	0	50	
مستوى الأجور	57	5	28	56	0	80	55	0	83	59	0	70	30	17	55	54	0	73	
المدخلات الأساسية																			
الاستثمار																			
التشغيل																			

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
² مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول م 4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (أبريل - مايو - يونيو 2017)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ²	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²	مؤشر ²
	أعلى	أقل	أعلى	أعلى	أقل	أقل
	46	43	10	63	50	46
النمو الاقتصادي	46	43	10	63	50	46
النشاط الاقتصادي	61	27	12	69	81	15
الإنتاج	61	28	12	69	81	15
المبيعات المحلية	71	29	0	77	82	18
الصادرات	41	49	10	40	46	8
المخزون	37	57	7	60	56	40
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	37	57	7	60	56	40
الأسعار	44	56	0	64	35	65
أسعار المنتجات النهائية	44	56	0	64	35	65
أسعار المدخلات الوسيطة	56	43	1	31	35	65
مستوى الأجور	25	75	0	57	23	77
المدخلات الأساسية	25	75	0	57	23	77
الاستثمار	35	61	4	60	48	52
التشغيل	24	73	3	56	31	69

جدول م 3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (يناير - فبراير - مارس 2017)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ²	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²	مؤشر ²
	أعلى	أقل	أعلى	أعلى	أقل	أقل
	35	41	24	54	46	31
النمو الاقتصادي	35	41	24	54	46	31
النشاط الاقتصادي	49	27	24	60	65	27
الإنتاج	49	27	24	60	65	27
المبيعات المحلية	47	28	24	59	62	27
الصادرات	45	45	10	62	50	0
المخزون	47	35	18	40	48	4
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	15	60	25	47	28	56
الأسعار	76	21	3	80	81	19
أسعار المنتجات النهائية	76	21	3	80	81	19
أسعار المدخلات الوسيطة	82	18	0	15	74	26
مستوى الأجور	57	43	0	70	77	23
المدخلات الأساسية	57	43	0	70	77	23
الاستثمار	15	61	24	47	44	56
التشغيل	11	74	14	49	27	73

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
² مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.